

رفع أسعار البنزين .. التأثير على الاقتصاد والمواطن

قضية الأسبوع

قالوا إن التعريفات الحالية ظالمة رغم دعم أسعار الوقود

سائقو التاكسي لـ «الأنباء»: رفع الدعم عن البنزين سيدفعنا لإهمال «العداد» وفرض أسعار مرتفعة

رفع الدعم عن البنزين سيدفعنا لإهمال «العداد» وفرض أسعار مرتفعة

فرض رسوم على «دليفري» المطاعم خاصة في الأماكن البعيدة.. وارتفاع في أسعار السلع

كريم طارق

بعد ظهور توجه نحو رفع الدعم عن البنزين، جازت شرائح متعددة في المجتمع بالشكوى رغم أن استخدامهم لسياراتهم تقريبا محدود ويقتصر على مسافات قصيرة نوعا ما سواء الذهاب إلى العمل أو الخروج في مهام أسرية محددة، فماذا عن سائقي التاكسي الذين يقتضي عملهم التجول بسياراتهم ليل نهار وهو ما يعني استهلاك غير محدود للبنزين؟

«الأنباء» التقت عددا من سائقي التاكسي للتعرف على مدى تأثير رفع الدعم وعليهم أو بالأدق على عملهم وما سوف يترتب عليه من نتائج، وجميعهم أكدوا أن ذلك التوجه سيؤثر بشكل كبير على عملهم خاصة في حالة بقاء التعريفات الحالية كما هي، وهو ما سيدفع البعض إلى العزوف عن العمل في تلك المهنة والبحث عن عمل آخر سواء كسائقي في شركات أو المطاعم، لافتين إلى أن القرار سيؤثر من معاناة محدودي الدخل من المقيمين الذين لم يتمكنوا من استخراج رخص قيادة حتى الآن، وناشد السائقون المسؤولين بضرورة توفير البديل لأصحاب التاكسي إما باستغنائهم من ذلك القرار أو بتوفير بطاقات خاصة لهم تجنبهم ارتفاع أسعار البنزين التي ستزيد من الأعباء عليهم في ظل عدم تقبل الزبائن لتلك الزيادة، خاصة وانهم يقدمون خدمة عامة.

الالتزامات المعيشية

في البداية أكد أبو أحمد الذي يعمل سائق تاكسي منذ أكثر من 6 أعوام على أن تطبيق التوجه في رفع الدعم عن البنزين سيدفع الكثير من سائقي التاكسي إلى عدم الالتزام بالتعريفات المتفق عليها أو ما يعرف بـ «العداد»، مشيرا إلى أن الحالية ظالمة لأصحاب التاكسي على الرغم من توافر البنزين بأسعار مدعومة ومناسبة، لافتا إلى أن ذلك التوجه سيؤثر بشكل كبير على ارتفاع كافة الأسعار والتقلبات في الكويت ومنها التاكسي.

وأضاف أن أكثر المتضررين من رفع الدعم عن البنزين هم سائقو التاكسي خاصة في ظل الضغوطات المادية التي تلاحقهم من كافة الاتجاهات، سواء من قسط السيارة أو المخالفات المرورية فضلا عن

التزاماتهم الأسرية والمعيشية.

الاتفاق مع الزبائن

ويشير محمد سيد إلى ضرورة استثناء سائقي التاكسي من رفع الدعم، أو توفير بطاقات خاصة بأسعار تتناسب مع طبيعة عملهم الذي يعتمد بصفة أساسية على البنزين، موضحا أن المقيمين على أصحاب الدخل المحدود سيتأثرون بشكل كبير في حالة تفعيل هذا التوجه وتطبيقه على أرض الواقع، كونهم يعتبرون التاكسي والباص وسيلة تنقلهم الرئيسية والمتوفرة، خاصة في ظل الإضرابات التي تضاعف الإدارة العامة للمرور بشأن إصدار رخص القيادة للوافدين. وأضاف أن سائقي التاكسي يقومون يوميا بتعبئة (تقويل)

سياراتهم بالبنزين نتيجة لحركتهم المستمرة وتوصيل الزبائن إلى الأماكن المختلفة، مما سيدفع سائقي التاكسي إلى عدم الاعتماد على «العداد»، واللجوء إلى الاتفاق مع الزبائن على أسعار مرتفعة تغطي التكلفة المرتفع للبنزين.

300 دينار شهريا

ويؤكد نادر حمدي وهو سائق أجرة جوال أن رفع الدعم البنزين خاصة في ظل الضغوطات التي يعاني منها سائقو التاكسي من أصحاب المكاتب والمتمثلة في دفع مبلغ 7 دنانير كقسط يومي لسيارة الأجرة وهو ما يعادل 210 دنانير شهريا، بالإضافة إلى 3 دنانير لتعبئة خزان الوقود الخاص بالتاكسي أي ما

يعادل 10 دنانير يوميا، لافتا إلى أن صاحب التاكسي في الوقت الحالي ودون رفع الدعم عن البنزين يطلب منه كسائق - توفير 300 دينار شهريا بعيدا عن تكلفة متطلبات حياته اليومية من أكل وشرب وسكن خاص. وتابع موضحا أن معظم سائقي التاكسي لا يعملون وفقا للعداد المتعارف عليه قبل تطبيق هذا التوجه، خاصة أن اعتماده على العداد لن يوفر له المبلغ الخاص بقسط التاكسي ومصروفات الوقود الخاص به والتي يبلغ قيمته يوميا 10 دنانير، مؤكدا ضرورة وضع تعريفات جديدة تصف البنزين في حالة تطبيق التوجه الخاص برفع الدعم عن البنزين لحل تلك المشكلة التي ستدفع الكثير من سائقي التاكسي وخاصة الجوال إلى ترك المهنة

ومحاولة إيجاد عمل آخر كتوصيل طلبات المطاعم أو العمل كسائق في أحد الشركات.

الاستهلاك العالي

ويشير أبو خالد وهو أحد سائقي الأجرة تحت الطلب إلى أن الارتفاع في أسعار البنزين حالة تطبيق رفع الدعم لن تقنع أضراره على سائقي التاكسي ومكاتب الأجرة فقط، لكنها ستصيب الزبائن أيضا، لافتا إلى أن السائق في ذلك الوقت سيرفض توصيل الزبائن إلى الأماكن والمسافات البعيدة ذات الاستهلاك العالي للبنزين، إلا إذا اتفق مع الزبون على تحمل تكلفة تلك الزيادة في الأسعار، وهو ما سيسبب الكثير من المشاكل وتعطيل الأشخاص عن أعمالهم.

أصحاب سيارات النقل: زيادة أسعار البنزين ستحرق جيوب المواطنين والمقيمين

حذر مجموعة من أصحاب سيارات النقل التجارية أن أي زيادات على أسعار البنزين عبر رفع الدعم الحكومي ستؤثر بشكل سلبي ومباشر على أسعار النقل والخدمات المقدمة، مطالبين الجهات الحكومية والرقابية بسرعة التدخل وإعادة النظر في أصحاب الدخل المحدود قبل تطبيق أي زيادة مالية متوقعة.

«الأنباء» استطلعت آراء أصحاب النقل ومدى تأثير القرار في حالة زيادة أسعار البنزين. بداية، قال أمين محمد أحد أصحاب النقليات أنه يتوقع في حال تطبيق الأسعار الجديدة على البنزين ورفق قيمة أسعارها فإن لها تأثير سلبي على نقل المواطنين والبضائع، ذلك بسبب رفع سعر النقل، إضافة إلى تأخر البضائع عن موعدها في الوصول، مطالبا المسؤولين من أصحاب القرار بإعادة النظر في رفع أسعار البنزين وعدم تكبيد أصحاب الدخل المحدود مبالغ إضافية لا يستطيع تحملها.

من جهته، قال أحمد غلوم أحد أصحاب سيارات لنقل الركاب أن أي زيادة في أسعار البنزين ستعدها الحكومة في الفترة المقبلة سيكون لها تأثير على أسعار نقل الركاب والبضائع من منطقة أو محافظة وأخرى، متوقعا أن تكون الزيادة مرتبطة بالقيمة التي سيتم اعتمادها في حالة أقر رفع الدعم الحكومي عن البنزين، مشيرا إلى أن تأثير ارتفاع أسعار الوقود سيؤثر على أسعار النقل الذي سيؤثر على أسعار المنتجات الغذائية وغير الغذائية بالأسواق. بدوره، قال رائد الحسن أن رفع أسعار الوقود في حالة إقراره يعد بمنزلة كارثة



احمد غلام



امين محمد

وتوقع أن يصاحب القرار زيادة في سعر التعريفات المتعارف عليها من قبل الجهات المعنية، مشيرا إلى أنه في حالة تفعيل هذا التوجه مع الإبقاء على نفس سعر التعريفات الحالية سيدفع الكثيرين من السائقين إلى البحث عن أعمال أخرى وبيع سياراتهم أو إرجاعها للمكاتب.

وناشد أبو خالد الجهات المعنية بضرورة دعم سائقي التاكسي واستغنائهم من القرار كونهم يخدمون فئة كبيرة من المواطنين والمقيمين ممن لم يتمكنوا من استخراج رخص القيادة حتى الآن، ولا سيما ذلك القرار على تلك الشريحة من محدودي الدخل والبسطاء قبل أن يؤثر على سائقي التاكسي.

خسائر أخرى

وأكد محمد أكبر أحد سائقي التاكسي الجوال أنه في حالة تطبيق قرار رفع الدعم عن البنزين ستشهد أجرة التاكسي بدورها وبالضرورة ارتفاعا كبيرا، خاصة أن السائق التاكسي في الوقت الحالي ومع وجود الدعم يقوم بتعبئة 15 ليترًا من البنزين من فئة الخصوصي بدينار واحد فقط، أما في حالة رفع الدعم فمن الممكن أن يقوم بتعبئة 10 ليترات بنفس السعر، مما سيدفعه إلى رفع سعر الأجرة على الزبائن حتى يتجنب وقوعه في خسائر أخرى في ظل القسط اليومي الذي يدفعه لصاحب المكتب على مدار سنوات.

خدمة الدليفري

نقطة أخرى يشير إليها أحد سائقي توصيل طلبات المطاعم «دليفري» حيث يؤكد أن ذلك التوجه سيدفع أصحاب المطاعم إلى فرض مبالغ مالية نظير خدمات توصيل الوجبات للزبائن، لافتا إلى أن المطاعم لن تتحمل التكلفة العالية لخدمة السيارات، خاصة أنها ستعاني من تبعات أخرى للقرار مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخضراوات.

وأوضح أن أغلبية المطاعم حاليا لا تفرز رسوم توصيل على وجباتها، باعتبارها خدمة تنشط موارد المطعم، لكن رفع الدعم سيدفع الكثير من المطاعم إلى فرض رسوم على تلك الخدمة، أو إيقافها كونها ستكلفهم مبالغ مادية ضخمة خاصة في المطاعم الصغيرة والتي ليس لديها أفرع في كل المناطق.